

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR>



32101 014339863

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

PC 120

نقد الاشتراكية

صدرت من دار الافتاء بالرياض

رقم
(١)

توزيع مجاني

قام بالاشراف على طبعها وتصحيحها
محمد السليمان البسام - علي الجهد الصاقي

مطبعة الحكومة - مكة المكرمة

١٣٨١ هـ

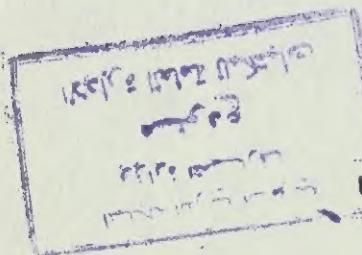
Nagd

نقد الاشتراكية

صدرت من دار الافتاء بالرياض

رقم

(١)



توزع مجانا

قام بالاشراف على طبعها وتصحيحها
محمد السليمان البسام - علي احمد الصاخي

مطبعة الحكومة - مكة المكرمة

١٣٨١ هـ

936633

(Arab)

HX550

.IB N36

ragin 1

كيفية استخدام

في حالة الحاجة إلى استخدام

(1)

في حالة الحاجة إلى استخدام

في حالة الحاجة إلى استخدام

في حالة الحاجة إلى استخدام



32101 014339863

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي

بعده .

وبعد فهذه رسالة من ثلاث رسائل لثلاثة علماء

اقاضل في تزييف الاشتراكية وبيان مزيد مناقضتها

للشريعة المحمدية طبعناها لتوزيعها نصيحة للمسلمين

ولمعرفة بعد الاشتراكية عن مقتضى الصراط المستقيم

وترجيحها باربابها في جملة التابعين لسنن المغضوب عليهم

والضالين وبيان عظيم جريمة من نسبها الى الدين وأنه من

ابلق القول على الله جل شأنه وعلى رسوله صلى الله عليه

وسلم بغير علم هذا بالنسبة الى من كتب في جوازها من

المنتسبين الى العلم وهو في الحقيقة بعيد كل البعد عنه

87-839736-1 (٧٠١)

وداخل في عداد الضالين وأما من جوزها ممن له
نصيب من العلم بحيث لا يخفى عليه حكمها فقد أخذ
ابنصيب وافر من طريق المغضوب عليهم وهم اليهود
لخذون المحرفون الكلم عن مواضعه لمخالفون
حقيقة ما يعلمون ايثاراً للعاجل على الآجل ولبساً للحق
بالباطل وسعياً في الصد والصدف عما جاء به سيد
المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ويأبى الله إلا أن يتم
نوره ويعلى كلمته ! كما قد اشتملت تلك الرسائل على
كشف شبهات ارباب الاشتراكية وبيان انها كسراب
بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجد شيئا .

مفتي الديار السعودية

محمد بن ابراهيم بن عبد اللطيف

بيننا وبينكم الرخامة

مع الاشتراك فية على أضواء الشريعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله واصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

اما بعد فقد كثرت الحديث في الآونة الأخيرة حول الاشتراك في بل اتجهت بعض الحكومات العربية وهي حكومة مصر الى الاخذ بها ومحاولة تطبيقها في مجتمعها ولاشك انها تعتبر نكبة على الاقتصاد العربي وخروجها على المبادئ الاسلامية .

ومع الاسف فهناك من الكتاب من سخرتهم الولايه الآخذ بها أو كان مبلغ علمهم أن الاشتراك فية مبدأ اصلاحى نادت به الشريعة الاسلامية وأيدت الأخذ به ووجهت الحكومة الاسلامية الى شهر سيف الحكم أمام وجوه من يقفون دوليت تطبيقه والامتناع عن الأخذ به .

ولو أن دعاة الأثرة كية من حكام ومحكمين اکتفوا
بالدعوة إليها وتحبيذها كمذهب اجتماعي جديد لكان لنا من فطر
المسلمين التي فطر الله الخليفة عليها ونماها الاسلام بتعاليمه الصائبة
المتجاوبة مع مقتضيات العقل الانساني ما يقف حائلا منيعا دون
التأثر بها بل ما يراه علماء الاجتماع من المصائب والنكبات
والويلات التي ابتليت بها المجتمعات الاشتراكية في العالم وكيف
أنها احالت الانسان المثالي في الخلق والتكوين إلى شبه آلة صماء
أفقدته شعوره وإحساسه وعواطفه نحو ما يحيط به من ألوان الحياة
حلوها ومرها طيبها وردئها ضيقها ورخاؤها لترك كل أحاسيسه
ومشاعره إلى الحكومة التي أهملت ذلك ووجهت طاقاتها إلى
ما يدمر الانسانية ويسعى في خرابها . نعم لو اکتفى هؤلاء
بالدعوة إليها دون اقحام الدين في ميدان أبواقها وجدنا لأكثرهم
من انقياد وتسليم ولكنهم - ونسأل الله الهداية لنا ولهم -
شبهوا على الناس بأن الدين يدعو إليها وان كثيرا من اهدافه
ومبادئه تعتبرها مذهبها اصلاحيا نادت به قبل ثلاثة عشر قرنا
وحيث علموا أن زعمهم هذا لا يكون له أثره الحسن بالنسبة إلى
اهوائهم ورغباتهم ما لم يدلوا بدلائل شرعية يدلسون بها على افهام
العامة وعقول السذج ليجعلوا اشتراكهم تشريعا سماويا لا يسع

المسلم وهو يدعى اليه الا الاتقياد اليها وألا يجد في نفسه حرجا منها ويسلم لها تسليما .

وحيث أن ما أورده من الدلائل الشرعية على تأييد الاسلام لها يعتبر من قبيل التأويل والتحريف وتحميل النصوص الشرعية فوق ما تحتمله وتدل عليه ومن التشبيه على المسلمين لالباس الباطل لباس الحق لهذا كان على العلماء واجب البيان والتبيين والكشف والتحقيق جماعات وأفرادا فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض وامثالا للآية الكريمة : (واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) وخروجا عما يعنيه الحديث الكريم « من علم علما فكتمه أجمه الله لجاما من نار » ومشاركة منا لآخواننا العلماء في بيان الحق وإظهاره كان منا الادلاء بدلونا في مناقشة هذه الادلة وبيان بعدها عن الاستدلال بما قسروها عليه . وقبل البدء في مناقشة هذه الادلة وبيان موقف الاسلام من الاشتراكية ومقتضياتها يحمل بنا تقديم مقدمة في تعريف الاشتراكية ولحظة من تاريخها ووسائل تنفيذها ومقتضيات الأخذ بها ليكون البحث أوفى والفائدة أعم

الاشترائية ()

المبدأ الثاني

عرف بعضهم الاشتراكية بأنها نزع الملكيات وتشغيل الناس جميعا لحساب الدولة بأجور تتناسب وخنس العمل ، وبعضهم قال عنها بأنها تحديد الملكية وتأميم المصانع والمرافق العامة لتكون في يد الدولة تدبرها حسب مقتضيات مصلحتها . وللإشتراكية اتجاهات تختلف باختلاف أهداف القائمين بها وطرقهم الخاصة في تنفيذها فهناك الإشتراكية الديمقراطية والإشتراكية النازية والإشتراكية الماركسية الشيوعية وغيرها ولكنها بالرغم من الاختلاف في وسائل تحقيقها تتفق جميعا في تقويض نظام التملك القائم وإشادة نظام على انقضاء يقضى بتوزيع الثروة على العموم وأن يكون للدولة حق حيازة الاموال بمختلف أنواعها ليشغل افرادها كلهم أو غالبهم على حسابها بأجور تعطى لهم على قدر أعمالهم بعد إلغاء الملكيات الخاصة - ثروات الإنتاج - واقتصار تملكها على الدولة . وقد تنفر بعض الإشتراكيين بأحكام فيها مزيد من التعسف وإنكار القيم الانسانية كالإشتراكية الشيوعية فهي تحرم الملكية الخاصة في جميع صورها فلا فرق بين ثروات الإنتاج و ثروات الاستهلاك وإن كان التعديل الأخير في الدستور السوفيتي

يخفف بعض هذه القيود كما أن لهم في التوزيع طريقة خاصة
لكل حسب حاجته ومن كل حسب قدرته
الاشتراكية في التاريخ

لم تكن الاشتراكية وليدة تفكير حديث بل كان لها في غابر
الزمان وقبل ظهور الاسلام أثر يذكره التاريخ فلقد كان
افلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد ينادي بها في دستوره
للحكم ويقصرها على الولاة ممن تجاوزت أعمارهم الحسين عاما
وكانت حياتهم قبلها جهادا ونضالا في سبيل الاصلاح والتوجيه
لكي لا ينشأ بين أفرادهم تنافس في التملك والاستمتاع فتطغى
المصالح الخاصة على مصالح الأمة ويساء استعمال السلطة فلا يجوز
لأحدهم أن يملك أكثر من حاجته طول عامه أو يختص دون
رفاقه بطعام أو نساء بل يجتمعون جميعا على طعام واحد ويخصص
لهم جميعا نساء لا يختص بواحدتهن واحد دون آخر ، أما
طبقات الشعب فلم الحرية المطلقة في التملك والاصطفاء وتتجاوز
هذا الى عهد قباز أحد حكام الفرس ووالد انوشيران لتجد
في عهده رجلا يدعى مزدك ينادي بأن الناس ولدوا
سواءا فليعيشوا سواءا ودعى الى وجوب اشتراكهم

في الاموال والنساء فالتف حوله جمع غفير أيدوه وعملوا معه على
تأييد مبدئه وتحقيقه حتى ارغموا قباز على الاخذ بهذا المبدأ
أو خلعه وعن هذا الاتجاه يتحدث الطبرى في كتابه تاريخ الامم
والملوك الجزء الاول ص ٥٢٠ بقوله (لما مضى للملك قباز عشرين
اجتمعت كلمة موبدان موبذ والعطاء على ازالته عن ملكه فازالوه
عنه وجبسوة لمبايعته لرجل يقال له مزدك مع اصحاب له قالوا ان
الله انما جعل الارزاق في الارض ليقسمها العباد بينهم بالتأسي
ولكن الناس تظالموا فيها وزعموا أنهم يأخذون للفقراء من
لاغنياء ويردون من الكثيرين على القليلين وأنه من كان عنده
اضل من الاموال والنساء والامتنعة فليس هو أولى به من غيره
ففاقتصر السفلة ذلك واغتنموه وكاتفوا مزدك واصحابه وشايعوهم
فابتلي الناس بهم وقوى امرهم حتى انهم كانوا يدخلون على الرجل
في داره فيغلبونه على منزله ونسائه وامواله لا يستطيع الامتناع منهم
وحملوا قباز على تزيين ذلك وتوعدوه بخلعه فلم يلبثوا إلا قليلا
حتى صاروا لا يعرف الرجل منهم ولده ولا المولود أباه ولا يملك
الرجل شيئا بما يتسع به ١٠ هـ

وهكذا كانت فكرة الاشتراكية تتحول من جيل الى آخر وما من
مجتمع يحرقه تيارها ويصطلي بنار مآسيها وشرورها الا ويجند

قواه لمحاربتها والقضاء عليها ولقد عرفها أشد اعداء الاسلام وهم
اليهود وعرفوا ما تجنيه على المجتمعات من الدمار والقوضى والفساد
والتفكك والانحلال فجعلوها سبها من سهامهم للكيد للاسلام
والمسلمين وطريقه من طرق مؤامرتهم الدنيئة على افساد المجتمعات
الاسلامية وتحويلها الى مجتمعات فوضوية تسعى في الارض
الفساد وتهلك الحرث والنسل فكان أن ظهر عدو الاسلام وشيطان
المسلمين عبد الله بن سبأ اليهودى واتصل بأبي ذر الغفارى رضى
الله عنه وحرضه على الخليفة وأوغر صدره ضده ودعا الناس الى
مواصلة الفقراء والجيران والتنازل لهم عما زاد عن الحاجة ولقد
حاول ابن سبأ أن يفعل مع غير أبى ذر كما فعله معه فاتصل بأبى
لدرداء رضى الله عنه وقال له ما قاله لأبى ذر فنهزه ورد عليه ردا
أيسه منه وكذلك اتصل بعبادة ابن الصامت وقال له ما قاله لأبى
الدرداء فأخذه بتلابيبه الى معاوية رضى الله عنه وقال له هذا
والله الذى بعث عليك أبا ذر وعن اتصالات ابن سبأ بهؤلاء الاصحاب
رضوان الله عليهم يتحدث الطبرى في تاريخه الجزء الثالث ص ٣٣٥
فيقول : لما ورد ابن السوداء الشام لقي أبا ذر فقال يا أبا ذر
ألا تعجب إلى معاوية يقول المال مال الله ألا إن كل شيء لله
كانه يريد أن يحتج به دون المسلمين ويمحو اسم المسلمين فأثام

ابو ذر فقال فقال ما يدعوك الى أن تسمى مال المسلمين مال الله قال
يرحمك الله يا أبا ذر ألسنا عباد الله والمال ماله والحلق خلقه
والأمر أمره قال فلا تقله قال فاني لا اقول أنه ليس لله ولكن
سأقول مال المسلمين قال وأتى ابن السوداء أبا البرداء فقال له من
أنت أظنك والله يهوديا فآتي عبادة بن الصامت فعلق به فآتي به
معاوية فقال هذا والله الذي بعث عليك ابا ذر اه ولقد كان لأبي ذر
رضي الله عنه من القوة والجرأة الأدبية ما جعله يقف آخر حياته
واعظا ومرشدا ومرعبا ومرهبا محذرا عاقبة كثر الاموال
والناس في حاجتها حتى توفاه الله ونحن اذ نذكر أبا ذر رضي
الله عنه في تأريخ الاشتراكية ليس معناه اعترافنا بانه اشتراكي
كما يزعمه الاشتراكيون فلا شك أنه رضي الله عنه أبعد
ما يكون عن الظلم والتعدي واغتصاب الناس حقوقهم وان كان
يحذر الاغنياء عاقبة الكثر والتكاثر في جمع المال ويذكرهم
معنى قوله تعالى (وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله والله ميراث
السموات والأرض) ولكن لا يرى مطلقا مصادرة الاموال من
أيدي ملاكها . نعم ليس معنى ذكره رضي الله عنه في هذه
اللمحة التاريخية عن الاشتراكية انه منهم ولكن ابن سبأ اليهودي
الذي أوغر صدر أبي ذر ضد الولاية يحمل حلقة من خلفات

تاريخها وكان يتعنى لو وجد لها أنصارا يشيعوه ليحمل راية
الدعوة اليها. وبفضل ابن سبأ في دعوته اليها أسدل عليها التاريخ
ستارا في مهب الرياح تظهر حيناً وتختفي أحياناً ومن بروزها
كفكرة ظنها صاحبها حديثة ما كتبه توماس مور أحد مفكرى
الغرب فى القرن السادس عشر الميلادى فى شكل قصة خيالية لنظام
اشتراكى ساد جزيرة من الجزر اذ أشاد الكتاب بهذا اللون
من الحياة وطالبوا رجال الاعمال بانصاف العمال ولكنها برزت
أشد ما برزت وأبشع ما ظهرت حينما نادى اليها الشيوعى
الاشتراكى الاول كارل مار كس وأحتضنها تلميذه لينين مؤسس
الدولة الماركسية الشيوعية الاولى المعروفة الآن باسم الاتحاد
السوفيتى ولا يزال حكام موسكو يتعهدونها بالرعاية ويبدلون
الكثير فى نشرها وتحبيب الناس اليها وان كان واقع الحياة
الاشتراكية يعطى الدلائل تلو اليراهين على فساد فكرتها
وفوضوية المجتمعات الآخذة بها وما يلاقونه من العنت والظلم
والفساد وليس مانراه من صيحات رجال آمنوا بعقولهم بعد
أن ذاقوا مرارة حكمها وفساد مبادئها محذرين الملائ الاغترار
ببريق دعايتها الزائفة ومغبة الوقوع فيها الا شيئا مما نعى .

مقتضيات الاشتراكية

ان لتنفيذ الاشتراكية في مجتمع ما وسائل متعددة قد يكتفى
بوسيلة منها وقد يحتاج اليها جميعا في سبيل تطبيقها ومن هذه
الوسائل . التأميم . تحديد الملكية ونزع الفائض . الضرائب
التصاعدية .

الاسلام والاشتراكية

لاشك ان الاشتراكية بمفهومها العرفي والعمالي في المجتمعات
الاشتراكية الحديثة بمختلف أشكالها والوانها تنافي الاسلام
وتتعارض مع مبادئه وتعليماته فهي اذ تعتمد علي تجريد الملكية
الخاصة أو تحديدها ونزع ما زاد عن الحد الأدنى من كل فرد
نرى الاسلام يحترم الملكية الخاصة معها كان مقدارها اذا كان
اكتسابها من طريق مشروع وعرف صاحبها حق الله فيها فاعطاه
أهله ففي قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى
أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب
كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملأ الذي عليه الحق

وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئا) الى آخر الآيات ما يفيد
وجوب المحافظة على الملكية الخاصة والاهتمام بما يثبتها خشية
التلاعب بها والتحيل على اسقاطها وفي قوله تعالى «وآتيتم احداهن
قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا واثما مبينا» ما يشعر
بان الحق متى أنعقد موجب تملكه صار في حمي الاسلام مرعيا
محترما وان الاستخفاف به اغتصابا أو اختلاسا أو تحيلا يعتبر من
البهتان والاثم المبين . وفي قوله تعالى «نحن قسمنا بينهم معيشتهم
في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم
بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون» ما يدل على ان
من سنن الله الكونية اختلاف عباده في الرزق والخلق والتكوين
وفي خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع ما يقرر وجوب
احترام الملكية المشروعة الخاصة ولزوم رعايتها فقد قال
عليه الصلاة والسلام : ان ماءكم واموالكم وأعراضكم عليكم
حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وفي
رواية ثم قال : أسمعوا مني تعيشوا ألا لا تظالموا انه لا يحل
مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه .

وقد خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبان توليه الخلافة
مبينا في خطبته خطبة السياسة المنبثقة من روح التشريع الاسلامي

الحنيف فقال أبو يوسف في كتابه « الخراج » حدثني محمد بن
سحاق قال حدثني من سمع طلحة ابن معدان العمري قال :
خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر فاستغفر له ثم قال : أيها الناس
انه لم يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصية الله وإنى لا أجد
هذا المال يصلحه الاخلال ثلاث أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق
ويمنع من الباطل وانما أنا وما لكم كولى اليتيم ان أستغثت
استعفت وان أفترت أكلت بالمعروف ولست أدع احدا يظلم
أحدا ولا يعتدى عليه حتى أضع خذه على الارض وأضع قدمي
على الحدا الآخر حتى يدعن للحق ولكم على أيها الناس خصال أذكرها
لكم نغذوني بها .

لكم على أن لا أجتبي شيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله
عليكم الا من وجهه ولكم على اذا وقع في يدي أن لا يخرج
منى الا في حقه . الى آخر خطبته .

وقد ذكر شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله في كتابه السياسة
الشرعية حكم الاسلام في الاحوال الاجتماعية ووجوب رعاية
ولى أمر المسلمين لها فقال :

وأما الاحوال فيجب الحكم بين الناس فيها بالعدل كما أمر الله ورسوله ثم قال : والعدل قوام العالمين لا تصلح الدنيا والآخرة الا به فمن العدل فيها ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله ومنه ما هو خفي جاءت به السرائع أو شريعتنا أهل الاسلام فان عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود الى تحقيق العدل والنهي عن الظلم دقه وجله قبل أن كل المال بالباطل ومن جنسه الربا والميسر وهناك مسائل قد يتنازع فيها المسلمون لحفاء الأمر فيها واشتداه وقد قال الله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسر تأويلا » والأصل في هذا أنه لا يحرم على الناس من المعاملات التي يحتاجون اليها الامداد الكتاب والله عليه تحريمه كما لا يزرع لهم من العبادات التي يتقربون بها الى الله الامداد الكتاب والسنة على شرعه إذ الدين ما شرعه الله والحرام ما حرمه الله . انتهى .

مع الاشتراكين على أضواء الشريعة

ذهب بعض الكتاب الى القول بان الاسلام يؤيد الاشتراكية وينادى بها واستدلوا على أقوالهم بآيات قرآنية

وأحاديث وحوادث أولوها حتى أوهموا بعض الناس ممن كانت بضاعتهم من التقه في دين الله مزجاة بوجهة نظرهم ومطابقة الدلائل على اقرارها وشرعيتها وحيث أن الحقيقة بنت البحث والحكمة ضالة المؤمن والاختلاف بين الناس في أمر من أمورهم مرده إلى الله ورسوله « فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا » وفي كتاب الله وسنة رسوله من البيان والتحقيق وكشف الزبغ والضلال ما يشفي العليل ويرشد الحيران كما أن مقصد الشارع تعالى من تشريعه هذا الدين الخفيف جلي واضح في احقاق الحق واحترامه وصيائه لذلك كان لزاما على من يجد في نفسه فضلا من جهد الجهاد في سبيل ذلك جاعلا هدفه وراء ذلك « ان أريد الا اصلاح ما أستطعت وما توفيقى إلى الله »

يقول أحد كتاب الاشتراكية ما ملخصه: الاسلام يرفض أن توجد طبقة ما تحتكر الثروة وتستولى بغناها الفاحش على التوجيه الاقتصادي ويمنع الحاكم الحرية في اتخاذ الوسائل التي تعينه على اقامة التوازن بين الامة المختلفة ويحاول التدليل على هذا بقوله ان الرسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة آخى بين المهاجرين والانصار فذهب كل انصارى بأخيه المهاجر يمنحه جزء من ماله

وداره وقد يتنازل له عن زوجة من زوجاته ان كان لديه اكثر من
 واحدة فكان الانصار لهذه الاخوة اصحاب البذل والسخاء والسباحة
 المشكورة حتى انطلقت السنة المهاجرين ثناء عليهم ذاكرين ذلك
 للنبي صلى الله عليه وسلم فيثمة مثل هذه البيثة الصالحة النبيلة لا تجد
 سلطة القانون موضعاً فيها لئلا حمل عملها الباطش الغيف ومن العبث
 بقيم الرجال في مثل هذه البيثة الكريمة أن تمنح السلطات الى
 سيف القانون لتهدد به وتوعد - وازاف الى قوله - وقد
 جاءت احاديث كثيرة تحض على التطوع والايتار والعطف
 والشفقة كتوزيع الملكية اذ لم يكن ثمة ضرورات توحى باجرائه
 حكومياً وتتفذه رسمياً أما اذالم تجد الاطباق - مسترقة وطبقة مؤمرة
 فهنا يتدخل القانون باسم الله ورسوله ليحقق الحكمة التي عناها
 القرآن في قوله تعالى عند تقسيم الملك والمال « كي لا يكون دولة
 بين الاغنياء منكم »

وذكر من الاحاديث ما روى جابر بن عبد الله قال كان
 لرجال منا فضول ارضين فقالوا توجرها بالثلث أو الربع أو
 النصف فقال الرسول صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض
 فليزرعها أو يمنحها أخاه ولا يؤجرها اياه ولا يكرها .

وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم خرج الى أرض وهى تهتز زرعها فقال لمن هذه
فقالوا اكترها فلان فقال لو منحها اياه كان خيرا من أن يأخذ
عليها أجراً معلوما .

وجوابنا أن ما ذكره الكاتب من أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين آخى بين المهاجرين والانصار لو لم يجد منهم الساحة
والبذل لآخوانهم المهاجرين بنفوس راضية لفرض ذلك عليهم
بالقوة كلام يعتبر من القول على الله وعلى رسوله بغير حق اذ من
الايمان برسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خاتم الانبياء وأنه
جاء عليه الصلاة والسلام ليخرج الناس من الظلمات الى النور
وليتم مكارم الاخلاق وما ذلك عن هوى منه صلى الله عليه وسلم
وانما هو وحى يوحى وأن شريعته التى أرسله الله تعالى ليدعو
الناس اليها عامة لجميع الامكنه فى كل زمان من بعثته حتى تقوم
الساعة كما ان من الايمان بكتاب الله تعالى الايمان بمدلول قوله
تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت
لكم الاسلام ديناً) لاشك ان الاسلام يرغب الاغنياء المسلمين فى
البذل والعطاء والتصدق ويسلك معهم اساليب مختلفة لها اثرها
الفعال فى الاتقياء والتهذيب ولكن هل يستطيع احد أن يعطيا

دلائل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على وجوب تنازل الاغنياء
عن فضول اموالهم الى الفقراء وأن للحاكم الحق في انتزاع هذه
الأموال ان صار التمتع منهم. ان كتاب الله بين أيدينا وأحاديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم في تناولنا وهما زاهران بالترغيب
في البذل والاتفاق في وجوه الخير والترهيب من الشح والكنز
ولسكتنا لن نجد فيها ما يرغم المالك على وجوب تنازله عن شيء
من ماله بعد اخراجه ما يجب فيه شرعا. ثم ان الله تعالى قد جعل
رسالة عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة معها
تقادم العهد واختلفت البثات وتطورت الحياة وتغيرت الطباع
وهو تعالى العالم بما كان وما يكون فإذا كان الكاتب يرى أن
المانع من استعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم القوة مع الانصار
لغرض الاخوة بينهم وبين المهاجرين سماحتهم ومساوئهم الى السمع
والطاعة بنفوس راضية فهل تفهم أن الدين خاص بالمهاجرين
والانصار حتى تكون الحال مانعة من تشريع أحكام تجبرهم على
التنازل عن بعض اموالهم الى اخوانهم المهاجرين أو أن الله تعالى
وهو عالم السر وأخفى لا يعلم ان هناك أجيالا متأخرة لا ينفع فيهم
الخط والترغيب والترهيب للبذل والعطا فلم يراع تعالى وتقدس أحوال
هؤلاء وما تقتضيه طباعهم من وجود أحكام تقاير الاحكام التي

جرى تنفيذها بين المهاجرين والأنصار ولاشك أن المسلم العاقل لا يقول بهذا فإذا كان منه التسليم تبين له معنى قوله تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » وقوله (قل هذه سبيلي ادعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) وقوله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » وقوله « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »

ولعل الكاتب واضراً به بعد هذا يتلقون بشبهتهم الأولى بالرغم مما قدمنا وأنه لا حاجة لمجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسن فيهم تشريعات جديدة لإقامة التوازن الاجتماعي بينهم وهم هم في التضحية بالنفس والنفيس والكرم والسخاء ولحكتنا نكرر اجابتنا السابقة أن الدين عام لجميع المخلوقين الجن والإنس من بعثته صلى الله عليه وسلم حتى تقوم الساعة ونضيف إلى ذلك أنه لو كان من أغراض الدين القضاء على الطبقات الاجتماعية أو التقريب بينها بطريق نزع الملكيات وتوزيعها على المقلين أو المخدمين لكانت ضمن أحاديث الأخبار عن الأجيال المقبلة واشراط الساعة أحاديثه

تضيف جنساً من الأمة بصفات الفج والنع والتكاثر في جمع المال
وتفريجه استطاعكم فيهم إلى وجوب لزج أموالهم وتفرقها بين فقرائهم
فهل يستطيع أحد من دعاة الاشتراكية أو غيرهم أن يأتيوا
بأحاديث من هذا النوع أم لا ذكره الأحاديث الواردة في النهي
عن كراء الأرض للزراعة واستدلالاً به على تأييدها الاشتراكية
فلا شك في صحة هذه الأحاديث ولا شك أن الاستدلال بها على تأييد
الاشتراكية باطل من أصله إذ أن هذه الأحاديث ومثلها معناها
النهي عن المزارعة على طريقة كان الأنصار يسلطونها في
مزارعاتهم مع من يزارعون على أراضيهم تلك الطريقة أن يقول
الملك المزارع أزارعك علي أن لي ثمرة هذه الجوانب ولك ثمرة
هذا الجانب أو أزارعك علي السواقي وشواطئ الجداول فهاهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع من المزارعة أما على
طريق التنصيب على هذه الطريقة بعينها كما روى رافع بن خديج
قال كنا أكثر الأنصار حقلاً فكنا نكرى الأرض علي أن لنا
هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فها ناعن ذلك
فأما الورق فلم ينهنا أخرجاه وفي لفظ كنا أكثر أهل الأرض
مزدوراً كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض قال
فربما يصاب ذلك وتسلم الأرض وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك

فنهنا فاما الذهب والورق فلم يكن يومئذ رواء البخارى وفى لفظ قال انما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الماديانات (١) واقبال الجداول واشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كرى إلا هذا فلذلك زجر عنه فأما بشيء معلوم مضمون فلا بأس به رواء مسلم وابوداود والنسائى وفى رواية عن رافع قال حدثنى عمى أنهما كانا يكريان الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ينبت على الاربعاء (٢) وبشيء يستثنيه صاحب الأوض قال فىه النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك رواء احمد والبخارى والنسائى وفى رواية عن رافع أن الناس كانوا يكرون المزارع فى زمان النبى صلى الله عليه وسلم بالماديانات وما يسقى الربيع وشيء من التبن فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم كرى المزارع بهذا ونهى عنها . رواء أحمد .

وقد يكون النهى عن كراء الأرض بصيغة عامة كما فى حديث جابر بن عبد الله فيحمل العام على المقيد ويستقل النهى بكل ما أفضى الى الجهالة والفرق قال فى نيل الاوطار فى كتاب

(١) هى ما ينبت على حافة النهر وسایل الماء :

(٢) الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير .

المزارعة والمساقات : وقد حكى في الفتح عن الجمهور أن النهى
محمول علي الوجه المفضى الى الحرر والجهالة ولقد صرح عن اجلاء
الصحابة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بعدموته أنهم زارعوا
على الثلث والرابع .

قال البخارى: وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال ما المدينة
أهل بيت هجرة الا يزرعون على الثلث والرابع وزارع على وسعد
بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبدالعزيز والقاسم وعروة وآل
أبي بكر وآل علي وآل عمر قال وعامل عمر الناس على ان
جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطروان جاؤوا بالبذر فلهم كذا .

وقال ابو جعفر كان ابو بكر يعطى الارض على الشطروان وقد
روى بن ابى شيبة عن علي رضى الله عنه قوله « لا بأس بالمزارعة
بالنصف وعن طاووس أن معاذ بن جبل اكرى الارض على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان على الثلث
والرابع فهو يعمل به الى يومك هذا رواه ابن ماجه .

ونختم جوابنا بما ذكر صاحب منتقى الاخبار في كتابه على
المزارعة والمساقاة فيقول وماورد من النهى المطلق عن المخابرة
والمزارعة يحمل علي ما فيه مفسده كما بينته هذه الأحاديث أو يحمل
على اجتنابها ندبا واستجبا فقد جاء ما يدل على ذلك فروى عمرو بن دينار

قلت لطاؤوسى : لو تركت المخابرة فانهم يزعمون أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عنها فقال : إن أعلمهم يعنى ابن عباس
 خبرنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثب عنها وقال لأن يمتح
 أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما رواه أحمد
 والبخارى وابن ماجه وابو داود . وعن ابن عباس رضى الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر
 أن يوفق بعضهم ببعض رواه الترمذى وصححه وبالإجماع يجوز
 الاجارة ولا تجب الاجارة فعلم أنه أراد النذب انتهى ثم أن
 الأحاديث الواردة فى النهى عن المزارعة لاتعنى مطلقا نزع الملكية
 من يد صاحبها وتسليمها لغيره أو وضع الدولة يدها عليها وإنما
 غاية ما تبدل عليه الحوض على زراعه الارض أو أعارتها لمن
 يزرعها أو النهى عن مزارعتها بما فيه الجهالة والغرر وذلك يخالف
 تمام المخالفة ما تنبج اليه الاشتراكية فى نزع المكيات وتوزيعها
 وتحديد تملكها أو وضع الدولة يدها عليها . فعن ابى هريره
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له
 ارض فليرزعه أو وليحرثها أخاه فإن ابى فليمسك ارضه . اخرجاه
 ويقول كاتب آخر من دعاة الاشتراكية محاولا كسلفه التذليل
 على أن الاسلام يؤيد الاشتراكية ويدعو اليها فيقول ما ملخصه

روى التاريخ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما تكاثرت
 عليه البلدان المفتوحة أشار عليه بعض الصحابة بتقسيمها على
 المسلمين ولكن رأى أن يحبسها بعلاجها على مقاتله والذرية ولمن
 يأتي بعدهم حجة أن هذه الأمصار لا بد وأن تزود بالجيوش
 الدفاعية والأحتياطية ولا بد لهم من ادرار العطاء عليهم فاذا قسمت
 الأرضون والعلاج فمن أين يعطى الجنود وأيد كبار الصحابة على
 ما رأى فكانت هذه ملكا للدولة ولها خراجها تصرفه حسبما
 تدعو اليه حاجتها . هذا بزعمه نوع من الاشتراكية الإسلامية
 وذكر ما روى عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال
 لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء
 وقسمتها على فقراء المهاجرين . وما رواه التاريخ من ثورة
 أبي ذر على الأغنياء والولاة وروايته عن رسول الله صلى عليه
 وسلم أن خليلي عهد إلى أن أئما ذهب أو فضه أو كىء عليه فهو
 جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله ومن قوله حينما كان
 معاوية يناقشه ويطلب منه الاقلاع عن تأليه السواد الأعظم على
 الولاة والأغنياء : والله لا أتبى حتى توزع الأموال على الناس كافة .

وجوابنا على ما ذكره الكاتب من احتجاجة بتحسيس عمر
 رضي الله عنه الأرياض بعلاجها وأن هذا نوع من الاشتراكية

الإسلامية على حد زعمه . فالحقيقة أنما ذهب اليه عمر رضي الله
 عنه وأيده كبار الصحابة رضوان الله عليهم ليس من الاشتراكية
 في شيء . فلم ينزع ملكية مسلم ليضمها الى ممتلكات الدولة
 أو يعطيها مسلماً مقلداً أو معدماً وإنما كانت هذه الأراضي ضمن
 أموال غنمها المسلمون من الكفار بعد قتال كانت نهاية انتصارهم
 عليهم وهذه الأموال وإن كانت بمجرد حيازة المسلمين لها قد
 انتقلت الى ملكيتهم وكان لزاماً على ولي أمر المسلمين تقسيمها
 بينهم بعد اخراج خمسها لله ورسوله إلا أن لولي أمر المسلمين
 إيثار المصلحة العامة إذا كانت تقضى ببقائها في يد الدولة في مثل
 هذه الحال أو تقسيمها بين المسلمين تقسيماً يضمن العزة والقوة
 للإسلام والمسلمين ولو آل الأمر في ذلك التقسيم الى حرمان
 بعض الجنود كما هو الواقع في تقسيم أموال بني النضير حيث
 قصرها الرسول صلى الله عليه وسلم على المهاجرين ولم يعط أحداً
 من الأنصار إلا أباً دجانه وسهل ابن خيف الأنصاريين أو إيثار
 بعضهم على بعض بزيادة العطاء كما هو الحال في تقسيم الغنائم
 اثر وقعة حنين إذا روعيت في ذلك المصلحة العامة مما يدل على
 أن أمر البت في غنائم المسلمين منوط باجتهاد الحاكم وتوخيه المصلحة
 العامة وعلى أن حق المسلم المشترك في القتال لا يستقر له الابتعين

الحاكم نوعه ومقداره والى هذا يشيرا ابن القيم رحمه الله فى كتابه زاد المعاد الجزء الثانى ص ٥٢ غ بما نصه . وفى هذا دليل لمن يقول ان الغنيمة انما تملك بالقسمه لا بمجرد الاستيلاء عليها اذ لو ملكها المسلمون بمجرد الاستيلاء عليها لم يستأن بهم النبى صلى الله عليه وسلم ليردها عليهم . وعلى هذا فلومات من الغانمين أحد قبل القسم أو احرازها بدار الإسلام رد نصيبه على الغانمين دون ورثته وهذا مذهب ابى حنيفة ولومات قبل الاستيلاء لم يكن لورثته شيء ولومات بعد القسمة فسهمة لورثته انتهى هذه ناحيه ومن ناحيه اخرى فذهب بعض اهل العلم الى أن الارض ليست من الغنيمة وانما أمر البت فيها منوط باجتهاد الحاكم بما فيه مصلحة الإسلام العامة فان رأى بقاءها فى أيدي أهلها ويضرب عليها الخراج فله ذلك وان رأى تقسيمها بين المسلمين فهو فى سعة من ذلك قال ابن القيم رحمه الله فى كتابه زاد المعاد الجزء الثانى ص ١٧٩ مانصه : قالوا والأرض لاتدخل فى الغنائم المأمور بقسمتها بل الغنائم هى الحيوان والنقول لأن الله تعالى لم يحل الغنائم لأمة غير هذه الامة وأحل لهم ديار الكفر وارضهم كما قال تعالى (٥ : ٢٠ ، ٢١) واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم — الى قوله — يا قوم

ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم) وقال في ديار فرعون
وقومه وارضهم (٢٦ : ٥٩ وأورثناها بين اسرائيل) فعلم
أن الأرض لا تدخل في الغنائم والامام يخير فيها بحسب المصلحة
وقد قسم رسول الله صلى عليه وسلم وترك وعمر لم يقسم بل
أقرها على حالها وضرب عليها خراجا مستمرا في رقبتهما يكون
للمقاتلين فهذا معنى وقفها ليس معناه الوقف الذي يمنع من نقل
الملك في الرقبة بل يجوز بيع هذه الأرض كما هو عمل الأمة وقد
أجمعوا على أنها تورث والوقف لا يورث . ا هـ .

فعمر ابن الخطاب رضي الله عنه حينما حبس الأرضين لم
يجعلها ملكا للدولة وانما أقرها في أيدي أهلها السابقين وجعلهم
أهل ذمة وضرب على رؤوسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج
وظلوا يتمتعون بحقوق التبايع والرهن والأرث والهبة والمزارعة
والساقاة وليس على أراضيهم بعد الخراج شيء قال ابو يوسف في
كتابه الخراج في باب فتوح الأرضين صلحا (وانما أرض
افتتحها الأمام عنوة فقسّمها بين الدين افتتحوها فان رأى أن
ذلك أفضل فهو في سعه من ذلك وهي أرض عشر وان لم
يرقسّمها ورأى الصلاح في أقرارها في أيدي أهلها كما فعل
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في السواد فله ذلك وهي أرض

خراج ليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم وهي ملك لهم يتوارثونها
ويتبايعونها ويضع عليهم الخراج ولا يكفوا من ذلك مالا يطيقون)

أما ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قوله
لو استقبلت من امرى ما استدبرت الى آخر الاثر فقد رواه
أبن حزم رحمه الله فى المحلى مفصلا حيث قال وروينا من طريق
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن ابي
ثابت عن ابي وائل شقيق ابن سلمة وذكر السند ثم قال وهذا
اسناد فى غاية الصحة والجلالة فينبى وفاة عبد الرحمن ابن مهدي
وولادة ابن حزم ما يقارب مائتى عام . وتصحيح ابن حزم له
لا يعطيه مزيد قوة اذ ان ابن حزم رحمه الله معروف بتساهله فى
تصحيح احاديث ضعيفه . وقد روى الطبري فى تاريخه هذا الاثر
عن ابن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي الى آخر الاسناد وابن
بشار قال عنه أصحاب الجرح فيه مقال : فلا شك أن الأثر فى النفس
من صحته شيء . ذلك أن هذا الكلام لا يصدر الا ممن فاته أمر
بداله بعد فواته أن من الحكمة ان يعمل كذا وكذا فلو استقبل
من الامر مثل ما استدبر لكان منه ذلك . نعم يمكن أن يتصور
صدور هذا الكلام من عمر بن الخطاب رضى الله عنه لو كان
مخلوعا من ولاية أمر المسلمين ليقول لو كنت الآن فى الخلافة

أمر بأمرها وأنهى بنهها وأصول واجول بقوتها وسلطانها
 لاخذت فضول أموال الاغنياء وقسمتها على الفقراء أو لو قال
 ذلك في مرض اقعده عن مزاوله أعمال ولاية المسلمين أما
 والثابت لدى جميع المسلمين انه توفي رضى الله عنه وهو
 خليفة رسول الله وأمير المؤمنين ولم تكن وفاته اثر مرض
 الزمه الفراش وانما كانت سبب طعنة المجوسى له فكيف
 يقول ذلك وهو القوى المهيّب والامام المطاع ثم لا ينفذ
 ما يقول هل ضعف سلطانه في وقت أن قال كلمته هذه وتمنى فيها أن
 ثم له نزع فضول اموال الاغنياء ليقسمها على فقراء المهاجرين
 في زمن قوته وقدرته ان شك انه السلطان العادل والقوى المطاع
 وان قوته وعدله لازماه من ولايته حتى وفاته وعلى سبيل الفرض
 بصحة نسبة هذه الكلمة اليه رضى الله عنه فذلك مقيد بما لا يتعارض
 مع كتاب الله وسنة رسوله وقد اراد رضى الله عنه أن يحدد
 المهور فاعترضته امرأة بقوله تعالى (وآتيتهم احداهن قطاراً
 الآية فقال رضى الله عنه أخطأ عمر واصابت المرأة ورجع عن
 عزمه ولا شك أن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
 يحترمان الملكية المشروعة ويصومانها عن ايدي الظلم والعدوان
 بل ان سيرته رضى الله عنه في خلافته لتزخر بجوانب مشرقة من

حقيق الحق واحترامه ورعايته . وهناك من يقول ان عمر بن الخطاب قال كلمته هذه اثر عام الرمادة ذلك العام المجذب والذي كان من شأن عمر فيه أن اسقط حد القطع في السرقة وأخر جباية الزكاة فاذا كان قالها في هذه الحال أخذنا بقاعدة ان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما والى هذا يشير ابن حزم رحمه الله في كتابه المحلى الجزء السادس ص ١٥٦ بقوله وفرض على الاغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم زكوات المسلمين بهم فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكنهم من الطر والصيف والشمس وعيون المارة .) ١٥

فهل وصلت الحال بالناس الى أن يفقد واحد منهم ما يأكله ويشربه ويلبسه ويسكنه حتى ينادى بعزمة عمر رضى الله في أخذ فضول أموال الاغنياء وردها على الفقراء ام أن الحكم ومن يسخرونهاهم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فيعترضون ارادة العليم الحكيم ليكون الناس سواسية في التملك والاكتساب وقد رفع الله بعضهم فوق بعض درجات اتخذ بعضهم بعضا سخرى .

أما دعوة أبي ذر رضي الله عنه وما اثر عنه فهو اجتهاد منه وليس
معصوما من الخطأ ثم ان غالب ثورته على الولاة من رأى أنهم
يمسكون المال في الخزينة ولا يفرقونها بين مستحقها من المسلمين
بدليل قوله لمعاوية رضي الله عنه : والله لا انتهي حتى توزع
الاموال على الناس عامة ثم إن ابا ذر رضي الله عنه انفرد بدعوته
هذه دون جميع الصحابة بل لقد جاء عن عثمان بن عفان رضي
الله عنه في نقاشه مع ابي ذر وابداء ابي ذر رأيه الا يرضى عن
الاغنياء حتى يبذلوا المعروف ويحسنوا للجيران والاخوان ويصلوا
القربات : يا ابا ذر لا يمكنني حمل الناس على الزهد ولكن
علي أن أقضى بينهم بحكم الله وأرغبهم في الاقتصاد فكفى المسلمين
حكما الرجوع الى كتاب الله وسنة رسوله وقد قال عليه الصلاة
والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من
بعدي الحديث ولم يقل عليكم بسنة أبي ذر الراشد المهدي .
أما ما رواه رضي الله عنه عن خليفه صلى الله عليه وسلم حينما عهد
اليه الى ان اى مذهب أو فضة أو كىء عليه فهو جمر على صاحبه حتى
يفرغه في سبيل الله فهذا معنى قوله تعالى (والذين ينكثون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم
يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم

وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون)
 وعموم هذه الآية تقيدھا الآيات الواردة في فلاح المؤمنين
 الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم
 للزكاة فاعلون والذين هم لقروجهم حافظون الى قوله تعالى
 أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون
 وقوله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء
 ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وما ورد
 عن رسول الله ﷺ عن أم مسلمة رضى الله عنها انها كانت
 تلبس أوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله اكنز هذا ؟ قال
 اذا أدبت زكاته فليس بكنز . رواه ابو داود والدارقطني
 وصححه الحجاكم فدل على أن المراد بالكنز منع الزكاة وذكر
 ابن كثير في تفسيره الآية قوله . وأما الكنز فقال مالك عن
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر هو المال الذي لا تؤدى زكاته
 وروى الثوري وغيره عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال
 ما أدى زكاته فليس بكنز وان كان تحت سبع أرضين وما كان
 ظاهرا لا تؤدى زكاته فهو كنز . وقد روى نحو هذا عن ابن
 عباس وجابر وابي هريرة موقوفا ومرفوعا وقال عمر بن
 الخطاب نحوه أى مال أدبت زكاته فليس بكنز وان كان مدفونا

في الأرض وأى مال لم تؤد زكاته فهو كنز يكوى به
 صاحبه وإن كان على وجه الأرض . اه وقال بعض أهل العلم
 أن الآية منسوخة بآيات الزكاة فقد روى البخارى من حديث
 الزهرى عن خالد بن سالم قال خرجنا مع عبد الله بن عمر
 فقال هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت جعلها الله طهرة للاموال
 وكذا قال عمر بن عبد العزيز وعمران ابن مالك نسخها قوله تعالى
 (خذ من أموالهم صدقة) الآية ويقول بعض دعاة الاشتراكية
 فى معرض تدليله على مشروعيتها على حد زعمه ما يخصه المال
 مال الله والانسان مؤتمن عليه بدليل قوله تعالى (وانفقوا مما
 جعلكم مستخلفين فيه) فيد المالك يد استخلاف والله جعل
 المال وسيلة للخير فلا يستعمل الا فى وجوه الخير - أى مصلحة
 المجتمع - فالملكية الشخصية وظيفة اجتماعية للمجتمع عزل صاحبها
 عنها اذا كانت المصلحة العامة تقضى ذلك ثم استدل على زعمه
 بتأييد الاسلام للاشتراكية بحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله
 عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : من كان معه فضل ظهر
 فليعد به على من لا ظهر معه ومن كان له فضل من زاد فليعد
 به على من لا زاد له قال أبو سعيد فذكر رسول الله من أصناف
 المال ما ذكر حتى رأينا أنه لاحق لاحد منا فى فضل رواه مسلم

وبما روى ابن حزم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لو استقبلت
 من أمري ما استدبرت لآخذت فضول أموال الأغنياء وقسمتها
 على فقراء المهاجرين . وبما روى عن علي ابن أبي طالب
 رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ان الله فرض علي أغنياء
 المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء
 اذا جاعوا أو عروا الا بما يمنع أغنياؤهم ألا وأن الله يحاسبهم
 حسابا شديدا ويعذبهم عذابا أليما وبما رواه عبد الرحمن بن أبي
 بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناسا فقراء وان رسول الله ﷺ
 قال من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث ومن كان عنده
 طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس رواه البخاري . قال
 الكاتب وهذا يقتضي وجوب اطعام الفقير على من يستطيع
 طعامه ولا يجوز تركه بالجوع والعري . وذكر استدلالا على
 ما يقول بقوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق
 والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة
 والكتاب والتبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى
 والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة
 وآتى الزكاة) الآية وذكر في توجيه استدلاله أن لهذه الفئات
 حقا من المال سوى الزكاة بدليل أن الزكاة عطف عليها والعطف

يقتضى المفارقة . كما ذكر الكاتب أن الامتحسان والاستصلاح
والعرف أصول من المصادر التشريعية وما دامت الاشتراكية
مستحقة العدالة الاجتماعية . فهي مبررات لوضع النظم
الكفيلة بتحقيق الاشتراكية كما أن النبي ﷺ أهدر جميع
الديون الربوية وقد كانت ديونا للاغنياء على الفقراء والمحتاجين
الذين كانت تضطربهم الحاجة الى الاستدانة بالربا وذكر أن هذا
المنهج من رسول الله ﷺ تمش مع المبادئ الأخترائية .

وجوابنا على ما ذكر الكاتب في شبهه يتضح معظمها مما
قدمنا وما لم يتقدم الجواب عليه نستعين بالله على جوابه فأما
الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض .
ذكر أن المال مال الله والانسان مؤتمن عليه ويده يد
استخلاف لا يد تملك ولا شك أن الأرض لله يورثها من يشاء
وأن لله ميراث السموات والأرض وأن ليس للانسان من ماله
الا ما اكل فافنى أو لبس فأبلى أو تصدق به فأبقى ثم قد
لا نختلف مع هذا الكاتب في أن يد المالك يد استخلاف من الله
لعبده على ما أعطاه الا أن المحاسب على مسئولية هذه الخلافة
هو الله سبحانه وتعالى فيسأل عبده عن المال مما اكتسبه وفيم
أنفقه وسيكون الحساب عليه دقيقا . أما أن تقول ان المال وظيفة

اجتماعية للمجتمع عزل صاحبها عنها اذا كانت المصلحة تقضى بذلك فهذا الذي يستحيل قوله ويحتاج لأقراره الى دلائل جليلة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ بل ان الأدلة لدينا منها على بطلان القول به اكثر من أن تحصر ولكن لولى أمر المسلمين أخذ زكوات أموال الأغنياء ليردها الى فقراءهم وليس وراء الزكاة مطلب الا بطيبة نفس المالك مالم يكن هناك سبب لوجوب ما يتعين في ماله كالندور والنفقات والكفارات وديات العقل ونحو ذلك ، مما كان تحت يد العبد تعتبر يده عليه يد استخلاف بالنسبة الى الله تعالى ويد تملك بالنسبة الى اخوانه المسلمين لا يجوز لهم أخذ شيء من ماله الا بحقه المشروع وما يقال من ان ولى أمر المسلمين نائب الله في أرضه ويد المالك على ما في يده يد استخلاف ففسق أساء التصرف في المال صار لنائب الله في أرضه حق رعاية هذا المال وصرفه في وجوه الخير فجوابنا أن هذه النيابة ليست مطلقة بل هي مقيدة بقيود لا يجوز لولى أمر المسلمين مجاوزتها فالله سبحانه وتعالى حينما رزق عباده المال أرشدهم الى استعماله في وجوه الخير واكد لهم على لسان رسوله انه سيحاسبهم عليه مما اكتسب وفيم أنفق ولكنه تعالى لم يجعل الى السلطان ولاية على هذا المال بعد اخراج ماله حقه الا بما يصونه ويحفظه لصاحبه .

اما قوله عليه السلام : من كان معه فضل ظهر فليعد به على من
 لاظهر له الحديث قد كره النووي في شرحه صحيح مسلم
 ويوب له باب استحباب المواساة بفضول الاموال
 وذكر في ترجمة له أن في الحديث الحث على الصدقة
 والجود والمواساة والاحسان الى الرفقة والاصحاب اذا
 الامر هنا يقتضى الندب والاستحباب يعين هذا أن كثيرا من
 الصحابة رضوان الله عليهم كان لديهم كثير من صنوف الاموال
 من عقار ومنقول فلم يرو التاريخ انهم تنازلوا عن فضول اموالهم
 الا ما كان من بعضهم كما في غزوة تبوك وكان ذلك منهم عن
 طيب نفس وتسابق الى الخير والفلاح فهل يجوز لنا أن نعتبر
 ذلك الامر في الحديث للوجوب لنحكم على صحابة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بتجاهل أمر الرسول بل ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم زار أحد اصحابه سعد بن ابي وقاص وقت مرض فيه وكان
 ثريا فقال يا رسول الله انى قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذو
 مال ولا يرثني الا ابنة لى أفأصدق بثلثى مالى قال لا قلت فالشطر
 يا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير أو كبير
 انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون
 الناس رواه الجماعة . فنحن هنا نرى أحد اصحاب رسول الله عليه السلام

يعرض على رسول الله رغبته في تنازله عن جزء من فضل ماله
 فيمنعه صلى الله عليه وسلم عن تنازله عن أكثر من ثلث ماله فهل
 نفهم بعد هذا أن الأمر في حديث من كان معه فضل ظهر
 الحديث للوجوب وإذا كان للوجوب بالرغم مما تقدم فكيف
 نجتمع بينه وبين ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن عمر أياً قال يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة
 قال تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
 الزكاة المفروضة وتصوم رمضان قال والذي بعثك بالحق لا أزيد
 على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه فلما ولى قال النبي ﷺ « من
 سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة » فلينظر إلى هذا لاشك
 أن الأمر يقتضي الندب والاستحباب والتسليم به تبطل الاستدلال
 أما ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد تقدم الجواب
 عنه بما يكفي أن شاء الله وأما حديث علي بن طالب رضي الله
 عنه فلا شك أن الله تعالى حينما فرض الزكاة على عباده المؤمنين
 كان يعلم أنها تكفي فقراءهم وأن الفقراء لن يجهدوا بجوع أو
 عرى الإيتماع الأغنياء زكاة أموالهم وحبسها وسيحاسبهم الله حساباً
 شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً . وبهذا نعرف معنى الحديث وأنه
 ليس فيه مستند مطلقاً لمن يتعلق بخيط العنكبوت ليلبس الباطل

لباس الحق أما حديث عبدالرحمن بن ابى بكر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « من كان عنده طعام اثنين فليذهب
بثالث » الحديث فما تقدم جوابا عن بطلان الاستدلال بحديث
من كان معه فضل ظهر الحديث هو جوابنا عن هذا الحديث
وأن أمر الرسول عليه الصلاة والسلام يقتضى الندب والاستحباب
لا الوجوب كما أراده الكاتب وبين بطلانه وأما الاستدلال بقوله
تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن
البر من آمن بالله) الآية وذكر الكاتب أن لهذه القضايا
حقا من المال سوى الزكاة بدليل عطف الزكاة عليها فى الآية
والجواب ان الحق الواجب فى المال أى كان هو زكاته وما زاد
عليها فى الاتفاق ولو صدقة تطوع ان لم يكن هناك موجب
لايجاب الاتفاق كالندور والكفارات والنفقات ونحوها بين
هذا ما تقدم من الآيات والأحاديث وأقوال السلف الصالح أما
ما اشارت اليه الآية الكريمة فهى تعنى تمام الايمان اذ لاشك أن
من التمس وجوه الخير واجبها ومستحبها فسلكت طرقها وفق ما
ما أمره الله به يبتغى بذلك رضوان الله والجنة ليس كمن اقتصر
على فعل الواجبات اذ الايمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والله
تعالى حينما قال قوله الصادق الحكيم (ولكن البر من آمن بالله

الآية) وتعرف كلمة « بر » بالألف واللام دل على أن من جاء بجميع هذه الأشياء التي هي طريق البر فقد كمل إيمانه اذ الألف واللام هنا تقتضى استغراق جميع أنواع البر لمن كان منه تحصيل هذه الأمور المذكورة في الآية .

هذه ناحية ومن ناحية أخرى فلا يخفى ان العطف يقتضى الغابرة وقد يقتضى البيان والتوكيد كعطف العام على الخاص في مثل هذه الآية اذ الزكاة تصرف على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمين وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل وهؤلاء الذين ذكرتهم آية ليس البر قسم من أهل الزكاة فظهر أن العطف بمقتضى مزيد التوكيد والبيان وقد يعطف الخاص على العام لمزيد العناية والاهتمام كقوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ولا شك أن الصلاة الوسطى هي احدى الصلوات المذكورة .

هذا وقد ذكر جلال الدين في تفسيره الآية (واقام الصلاة وآتى الزكاة) المفروضة وما قبله في التطوع . وقال الزمخشري في تفسيره الكشف على هذه الآية فان قلت قد ذكر إيتاء المال في هذه الوجوه ثم قفاه بإيتاء الزكاة فهل دل ذلك على ان في المال حقا سوى الزكاة قلت يحتمل ذلك وعن الشعبي ان في المال حقا

سوى الزكاة وثلا هذه الآية ويحتمل أن يكون ذلك بيان
مصارف الزكاة أو يكون حثا على نوافل الصدقات والبار
وفي الحديث نسخت الزكاة كل صدقة يعنى وجوبها وروى ليس
في المال حق سوى الزكاة . اهـ

وقال الطبرى فى تفسيره جامع البيان على هذه الآية : فان
قال قائل وهل من حق يجب فى مال ايتاؤه فرضا غير الزكاة قيل قد
اختلف أهل التأويل فى ذلك فقال بعضهم فيه حقوق تجب سوى
الزكاة واعتلوا لقولهم ذلك بهذه الآية إلى آخر ما قالوا وقال
الآخرون بل المال الاول هو الزكاة ولكن الله وصف ايتاء
المؤمنين من آتوه ذلك فى أول الآية فعرف عباده بوصفه ما وصف
من أمرهم الموضح التى يجب عليهم أن يضعوا فيها زكواتهم الى
آخر ما قالوا / اهـ

وعلى القول بان فى المال حقا سوى الزكاة لا يعنى مصادرة
المال أو تحديد تملكه بجزء تقدره الدولة وانما يعنى أن فى المال
حقا سوى الزكاة كالنفقة والنذر والكفارة ونحوها ولاشك فى
وجوبها فى مال من استوجبها أما ذكر الكاتب الاستحسان
والاستصلاح والعرف وأنها من المصادر التشريعية الى آخر ما قال
فجوابنا أنه لاشك أن الاستحسان والاستصلاح والعرف اصول

من المصادر التشريعية ولكنها اصول من مستنداتنا على القول بأن الاشتراكية مبدأ هدام يتنافى مع شريعتنا الاسلامية فهل تستحسن الشريعة الاسلامية الفوضى في المجتمع والظلم والجور والتعسف واخذ أموال الناس بالباطل بل هل هذه الامور - أعنى الفوضى ومشتقاتها - وهى ثمار تطبيق الاشتراكية تصلح المجتمعات ويكون المسلم فى ظلها آمناً فى بيته على ماله وعرضه ودمه (ربنا لا تزع قلوبنا بعد اذهبتنا) بقى لنا العرف ولكن عرف من يأتى نعتبره هل نعتبر بعرف قوم غاية ما وصلوا اليه أنهم يعتزون بالمحافظة على تراث لينين وماركس وأنهم يرون فى مرآة المستقبل قوة لهم تساعد على الاخذ من تلك التعاليم على نطاق أوسع أم نعتقد بعرف قوم آمنوا بالله وطابت نفوسهم بتعاليمه ورقت أذواقهم نتيجة الثقافة الاسلامية العذبة الصافية فدفعهم غيرتهم على دينهم وواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الى انكار هذه المسالك الملوثة وتحذير خاصة المسلمين وعامتهم من الوقوع فى مثل هذه الاحوال لاشك أن العرف المعتد به شرعاً هو العرف التكيف مع تعاليم الدين وما تدعو اليه فليس كل عرف يصلح أن يكون مستنداً شرعياً لاقراءه شرعاً فالمجتمعات المنحرفة من اعتادت البغا والعري والسكر

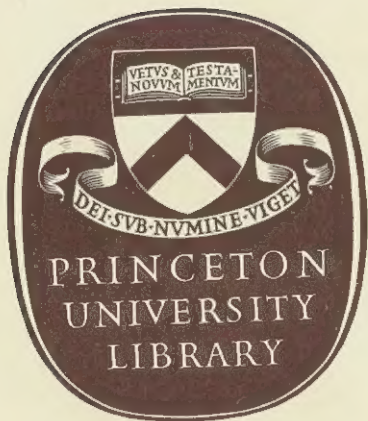
والقمار والربا والشركات ونحوها هل يجوز اعتبارها شرعية
حيث أن العرف لديهم يقرها ويعتبرها جزء من الحياة لاشك
أن العرف المعتد به شرعا يعنى ما قدمنا وبذلك نستطيع القول أن
العرف مستند لنا في انكار الاشتراكية ومحاربتها وتحذير المسلمين
منها ومن الوقوع في مهاويلها السحيقة .

أما اهدار النبي صلى الله عليه وسلم جميع الديون الربوية
واعتبار هذا المنهج منه عليه الصلاة والسلام تمشيا مع المبادئ
الاشتراكية فهذا عين التعسف والتأويل والقول على الله وعلى
رسوله بالظن وما تهوى الانفس ولكن الظن لا يغنى من الحق
شيئاً فكيف نقيس أموالا جاءت عن طريق الربا واستغلال الفقير
وذوى الحاجة أبشع استغلال بأموال صودرت لأشياء الا لانها زادت
عن الحد الذى صدرت القرارات الاشتراكية بتحديد ملكية الفرد
فيها مهما كان المالك ومهما كان طريق تملكه . ان اهدار النبي صلى الله
عليه وسلم الديون الربوية لم يكن منه عليه السلام نزعا الى
تحديد الملكية واعما كان ازالة الظلم عن كاهل الفقير وغيره
وتطهير الاموال المسلمين من المكاسب الآثمة فهل اتجهت حكومة
من الحكومات الاسلامية لتطهير أموال رعيته من المكاسب
الملتوية كالسرقة والغصب والربا والحيانة كما فعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم وكما فعل خلفاؤه الراشدون في محاسبة عمالهم على الخراج وجباية الزكوات ونحوها . نعم انها اذا اتجهت الى مثل هذه التصرفات شكرنا سعيها ووجدنا لها من الدلائل الشرعية ما يمكنها ويجعل تصرفها تصرفا شرعيا يؤيده الدين ويدعو اليه ، ومن هذه الدلائل اهدار النبي صلى الله عليه وسلم جميع الديون الربويه وأمره أصحابه بإراقة دنان الخمر بعد تحريمها ومحاسبة عمر رضى الله عنه عماله ومشاطرته أموال بعضهم ولكن هذه الدلائل لاتصلح مطلقا أن تكون دلائل على اعتبار الاشتراكية وتأيدها وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهازها لا يزيغ عنها الا هالك)

واحتج بعض دعاة الاشتراكية لزعمهم شرعيتها بما ورد أن أبيض ابن جمال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الملح ثم استرجعه منه فقد ضعفه ابن القطان وفي اسناده البسائي المازني قال عنه ابن عدى أحاديثه مظلمة فكرهه - وعلى فرض صحته فلاشك أن الحديث بعيد عن موطن الاستدلال ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أبيض معدن الملح حيث ظنه يمكن اقطاعه غير مترتب عليه مضايقة المسلمين أما وقد تحقق انه من مرافق البلاد قد انتزعه عليه الصلاة والسلام منه ولتعلق مصالح العباد به امتنع

استقرار ملك ايض ابن جمال عليه فلا يقال بأن الرسول صلى الله
عليه وسلم انتزع ملك فرد من المسلمين لتكون لعامتهم . والى
هنا تنتهى الحلقة الأولى من كتابنا « مع الاشتراكيين على
أضواء الشريعة » . وأسأل الله العون فى اكمال الحلقة الثانية وبالله
التوفيق وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .



~~Arabic~~
HX550

.I8N36

raqm 1.

NEC

NAQD AL-ISHTIRAKIYAH